



مركز الخليج للأبحاث
المعروفة للجمعية



الجماعات الراديكالية في منطقة الساحل:

رهانات الوجود - روافد التمّدد والاستمرار - مستقبل الأدوار

د. عبد الرزاق غراف

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث



فالمنطقة تشكل نطاقا واسعا يربط المحيط الأطلسي بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، وتعتبر دائرة واسعة للتحويلات الثقافية والدينية والاقتصادية وحتى السياسية، كونها ملتقى تاريخي لطرق التجارة والحج عبر الصحراء الكبرى على مر قرون، وفي وقتنا الراهن تلعب المنطقة دورا محوريا في التوازنات الجيو سياسية الإقليمية والدولية، كونها منطقة ثرية بالموارد المعدنية والطاقة، وفي ذات الوقت مسرحا لتوترات متعددة مرتبطة بالتحديات البيئية والأمنية التي ضاعفت من ديناميكيات عدم الاستقرار الأمني.

هذا الوضع وما يكتنفه من مواطن ضعف هيكلية وسط بيئة صحراوية واسعة وقاسية وقر بيئية مثالية لنمو الجماعات الراديكالية التي وسعت نفوذها وهيمنتها، ما يثير جملة من التساؤلات حول **الديناميات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في تغذية التطرف في هذه المنطقة؟**

هذا الأخير الذي نحى ليكون توجهها شاملا ومعقدا تتداخل فيه عديد العوامل المحلية والإقليمية والدولية أكثر من كونه مسارا معزولا وظرفيا، خاصة في ظل تفاقم التأثيرات العابرة للحدود وانتشار تجارة السلاح خارج اطر شرعية الدولة في الجوار الإقليمي الذي يشهد نزاعات مستمرة؛ شمالا ليبيا وجنوبا نيجيريا وافريقيا الوسطى وامتداد التأثيرات العابرة للحدود لهذه الدائرة نحو القرن الافريقي والسودان وحتى افريقيا جنوب الصحراء مثل الكونغو الديمقراطية ورواندا وموزمبيق ما جعل كل هذه الدوائر تنتمي لدائرة علائقية شاملة ومتشابكة يغذي كل جزء منها بقية الأجزاء، والنتيجة سلسلة من الأزمات المركبة تفاقم الوضع في وحدة

«منطقة الساحل الافريقي» أحد أكثر البيئات الأمنية تعقيدا ونموا للتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية في القارة الافريقية، أين تتلاشى مظاهر منطوق الدولة السيادية توازيا مع انتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن وضعف التنمية وسط حلقة لا متناهية من الازمات المركبة، عوامل ومحددات رسخت من معالم البيئة الأمنية الهشة التي يزاحم فيها عديد الفواعل الموازية غير النظامية العابرة للوطنية حدود النفوذ مع الفواعل الرسمية الضعيفة؛ وكل هذا تحت دافعية المنافسة على الموارد بين الفواعل المحلية ورعاتهم الإقليميين والدوليين وإرث الحكم الاستعماري، ما ساهم في الانتشار الواسع النطاق للنزاعات المسلحة التي اخذت أحيانا أنماطا اقرب للحروب الأهلية، والذي افرز بدوره نتائج كارثية على كافة المستويات وبخاصة في ظل الفشل المزمن لمقاربات الاستجابة في إدارة أزمات المنطقة ومعالجة العوامل المؤسسة لهذا الوضع.

الواقع الأمني في منطقة الساحل أدى الى توسع النزاعات العابرة للحدود الوطنية توازيا مع توسع شبكة التحالفات الاستراتيجية التي ازدادت تعقيدا في ظل ما يكتنفها من تناقضات، تناقضات مردها الرئيسي الى الأنماط المختلفة لهذه الجهات الفاعلة سواء النظامية منها (الحكومية) أو غير النظامية، وسواء منها الدولية أو ما فوق الدولية أو ما دونها، على النحو الذي جعل الاعتماد على الأطر التقليدية التي تركز على الدولة دون سواها في تحليل نزاعات المنطقة أمرا غير مجدي، مشهد انعكس على جهود تسوية هذه النزاعات وتحقيق الأمن الإقليمي ذات الصلة بالأمن الدولي وعمليات بناء السلام.



منها سيمتد تأثيره الى باقي الوحدات؛ حيث تتطلب هذه الديناميكيات تحليلا معمقا لأسباب ودوافع تغلغل ونمو التطرف في منطقة الساحل؛ وعوامل استدامتها لاحقا وتكيفها مع التغيرات، وتداعيات ذلك على الاستقرار الإقليمي بأبعاده الدولية. والأهم كيفية وسبل بناء نهج أكثر تكاملا واستدامة لإدارة التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها منطقة الساحل.

”

يثير جملة من التساؤلات حول الديناميات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في تغذية التطرف في هذه المنطقة؟ هذا الأخير الذي نحى ليكون توجهها شاملا ومعقدا تتداخل فيه عديد العوامل المحلية والإقليمية والدولية أكثر من كونه مسارا معزولا وظرفيا

“

البعد الأمني لم يكن العامل الوحيد في تأزيم وضع المنطقة بل امتزج بعدد الأبعاد الأخرى المرتبطة بأنماط الأزمات السياسية وضعف مؤسسات الدولة والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والتوترات المجتمعية والظروف المناخية، التي ساهمت بشكل شامل في صناعة البيئة الأمنية الهشة التي تعاني منها المنطقة المصنفة أمميا ضمن الأخطر عالميا، وشكلت مناخا خصبا لانتشار مختلف أنواع التهديدات عبر الوطنية الأسرع تمّدا والأكثر عنفا، على غرار البعد الاجتماعي في ظل رسوخ عقيدة الولاء للقبيلة والعشيرة مقابل

ضعف الولاء للدولة، وهو أمر له مبرراته كون الأخيرة لم تقدم ما يلزم من روافد تثبيت شرعيتها، وهذا ما يقودنا الى البعد السياسي وخارطة توزيع النفوذ وكذا الى البعد الاقتصادي وخارطة توزيع الربح والموارد والعدالة الاجتماعية المرتبطة بهما، وكل هذا ضمن الفسيفساء المجتمعية التي تتميز بها مكونات شعوب المنطقة سواء العرقية منها بين العنصر العربي والافريقي اين تبرز حالة الأزواد في مالي والطوارق في عموم الصحراء الكبرى كنموذج على ذلك، أو الدينية في اطار التعايش بين المسلمين والمسيحيين التي وان كانت ليست بذات الحدة التي تتميز بها دول مجاورة لدول الساحل على غرار نيجيريا وافريقيا الوسطى، الا أن مخرجاتها وبخاصة في الجانب الأمني امتدت لكامل النظام الإقليمي ومنطقة الساحل جزء من هذا النظام.

تعقيدات المشهد تضاعفت بتحول المنطقة الى أحد دوائر إعادة هندسة النفوذ الدولي والاقليمي، وذلك لجملة من الأسباب، التي نذكر منها:

- تراجع النفوذ الفرنسي الكولونيالي في مناطق نفوذه التقليدية، ما افرز فراغا شكّل عامل استقطاب للمنافسين الإقليميين والدوليين، استقطاب تجلت معالمه في: التمّدد العسكري الروسي عبر الفيلق الروسي في افريقيا (فاغنر سابقا) - تصاعد التكامل الوظيفي بين ادوار بعض القوى الإقليمية والقوى الكبرى على غرار ثنائيات الولايات المتحدة/ تركيا؛ فرنسا/ الامارات؛ روسيا/ الامارات، في حين استمرت الصين في رهانها على التوسع الناعم في شكل استثمارات وتبادلات تجارية ذات ميزة تنافسية بعيدا عن نمط المشروعية التي يتسم بها منافسوها.

وظروف المعيشة الصعبة لدى شرائح واسعة من شعوب المنطقة، أو حتى الطبيعية سواء ما تعلق بالبيئة الصحراوية المفتوحة على نطاق لا منتهي أو ما تعلق بالمناخ الصحراوي الذي يصعب كثيرا مجارة نسق الصراع الذي تفرضه هذه الجماعات على الجيوش النظامية وتجعل من التفوق العسكري والتكنولوجي امر لا يفضي بالضرورة الى حسم الصراع، وهي كلها ظروف وفرت روافد انتشار هذه الجماعات وساعدت لاحقا على استدامة مصادر تغذية نشاطاتها.

أصول التطرف العنيف وروافد استمراره في منطقة الساحل:

رغم أن ظهور الجماعات الراديكالية في منطقة الساحل لم تستتب معالمه إلا بعد سنة ٢٠٠٠، إلا أن روافد ظهورها كانت متجلية قبل ذلك، في ظل تراكم عوامل التاريخ والأيدولوجية والحسابات الجيو سياسية والجيو اقتصادية، فشأنها شأن جل الجماعات الراديكالية العابرة للحدود؛ ولدت الجماعات الراديكالية في منطقة الساحل من رحم التحولات الجيو سياسية الكبرى التي مست المحيط القريب والبعيد، بداية من الحرب السوفياتية الأفغانية مرورا بأزمة العشرية السوداء في الجزائر وصولا الى احداث امن سبتمبر ٢٠٠١ والحرب على الإرهاب التي تبنتها إدارة جورج وولكر بوش لاحقا، والتي ساهمت في تحول مركز ثقل هذه الجماعات نحو الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل نتيجة لجملة من العوامل وتحت ضغط ما تعرضت له في معاقلها الرئيسية سابقا وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان سنة ٢٠٠٢ (١).

- توجهات النخب العسكرية التي افرزتها سلسلة الانقلابات العسكرية في الثلاثي: مالي - بوركينا فاسو - النيجر...، والتي ورغم الزخم الشعبي المساند لها الى جانب ما حققته من مكاسب من وراء تضيق الخناق على الإرث الاستعماري الفرنسي ودوائر نفوذه، إلا أنها استندت في المقابل الى فواعل خارجية أخرى، ما جعلها تسير ضمن حلقة مفرغة يستبدل فيها نفوذ فاعل خارجي بنفوذ فاعل آخر حتى لو كان اقل توحشا في استغلال الثروة مقارنة بسابقه.

- المنطقة تعد منطقة خام خاصة فيما تعلق بالمعادن النفيسة كاليورانيوم في النيجر والذهب في مالي، فضلا على الاحتياطات المنتظرة من المعادن النادرة التي تتصاعد أهميتها في مستقبل الاقتصاد العالمي ما أدى بدوره لتغذية مسار الصراع المتصاعد حول احتياطاتها من الدائرة القطبية الى أفغانستان وآسيا الوسطى؛ وافريقيا وبالذات منطقة الساحل ليست مستثناة من هذا الاستقطاب.

من منظور تاريخي لا تعد نشاطات الجماعات الراديكالية في منطقة الساحل وليدة الظروف الراهنة إنما تعود جذور ذلك الى عقود طويلة وازدادت ارهاصاتها منذ تسعينات القرن الماضي، وهي ذات الفترة التي تمددت فيها هذه الجماعات الى الكثير من المناطق خاصة تلك المتسمة بهشاشة الدولة انطلاقا مما افرزته التجربة الأفغانية من مخرجات في ثمانينات القرن الماضي، اين كانت منطقة الساحل جزء من هذا الامتداد نتيجة العديد من العوامل سواء منها السياسية المرتهنة لضعف منطوق الدولة المركزية، أو الاجتماعية المرتبطة بانتشار الفقر والحرمان والبطالة



في ليبيا شمالا، فضلا على الأزمة القديمة المتجددة في السودان وتحديدًا في دارفور شرقًا، خلقت مناخًا عابرا للحدود يمتاز بعدم الاستقرار، هذا النظام الإقليمي الهش بنى شبكة من التفاعلات المركبة والبيئية بين هاته الجماعات القائمة على ثلاث محددات رئيسية: المحدد البشري (التجنيد العابر للحدود) - المحدد المالي (شبكة من خطوط التهريب العابرة للحدود) - المحدد العسكري (تجارة السلاح العابرة للحدود).

بناء شبكة معقدة من آليات التمويل الذاتي:

من تدني مستويات الأمن الغذائي وسوء المعيشة وتفاقم الفقر والعوامل الطبيعية القاهرة كالتصحر والجفاف، ساعدت هذه المعطيات الجماعات الراديكالية أن تقدم نفسها على أنها «البديل» الذي يمكن التعويل عليه لتوفير ما عجزت الجهات الرسمية النظامية على توفيره للمجتمعات المحلية التي تعاني التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ساعد ذلك على توسع شرعية هذه الجماعات، وتوسيع رصيدها البشري في ظل عمليات التجنيد المستمرة للسكان المحليين عبر شبكات عابرة للحدود (٣)، وعبر استراتيجيات تكيفية استغلت الخصائص الجغرافيا للصحراء الكبرى، مساعدة على حرب العصابات التي تخوضها ضد الجهات النظامية من جهة، ومساعدة على انشاء ممرات لوجستية لتهريب السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها من جهة اخرى، ما خلق نموذجا لـ «الاقتصاد الموازي» الذي رسخت به هذه الجماعات نفوذها ووطدت وجودها في هذه المنطقة، وساعدها على توفير وابتكار آليات بديلة للتمويل لا يمكن رصده بسهولة ومنه يزيد من صعوبة تجفيف منابعه؛ خاصة مع العجز المزمن للجهات الرسمية الحكومية في

ما سبق لم يكن سوى جزء من المشهد لا كله، فالأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعاني منها دول منطقة الساحل خلقت بيئة مواتية للتطرف، وساعدت على إرساء البنية العقائدية والأسس الأيديولوجية التي استغلتها هذه الجماعات لاحقا لتوسيع نفوذها وتوفير موارد استمرارها وتحولها لنموذج متقدم من «الجماعات العنيفة والمنظمة»، خاصة في ظل الدافعية المستمرة للتوترات والنزاعات المجتمعية المحلية التي شابت دول هذه المنطقة بعد انسحاب الاستعمار الفرنسي خمسينات وستينات القرن الماضي، وعجز نخب ما بعد الاستقلال على بناء نموذج جامع للدولة الوطنية والاستقرار على هوية شاملة تجمع جميع المكونات، ما افرز ثورات متسلسلة اتخذت زحما متصاعدا منذ بداية الألفية رغم أن جذورها يعود الى ستينات القرن الماضي، على غرار ثورات الطوارق الأزواد في مالي ستينات وتسعينات القرن الماضي والمستمر لغاية اليوم، وكل هذا في ظل تهميش السلطات المركزية لبعض المكونات المجتمعية ما ساهم في انفجار هذه الازمات البنيوية وتطورها لاحقا في ظل عجز السلطات المركزية على احتوائها وإدارة الازمة على النحو الذي يعيد الاستقرار المفقود؛ وعلى ضوء استمرار هذه الانقسامات الحادة بين بعض المكونات والسلطة المركزية والفرغ الأمني الناجم عن غياب منطلق الدولة الفاعلة في بعض أقاليم منطقة الساحل؛ سمح هذا الوضع في للجماعات الراديكالية بالتغلغل التدريجي وترسيخ نفوذها تحت طائل استمرار الازمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (٤).

الوضع الإقليمي وبخاصة منذ انفجار موجة التحولات السياسية في المنطقة العربية سنة ٢٠١٠، وتساعد الأزمة



منطقة الساحل وشركائهم الدوليين على احتواء تمّدد هذه الجماعات بفعالية وتجفيف منابع تمويلها، وهو ما مهدّ لخارطة التحديات الأمنية الراهنة والزخم الذي لاقتته في السنوات الأخيرة.

”

تدني مستويات الأمن الغذائي وسوء المعيشة وتفاقم الفقر والعوامل الطبيعية القاهرة كالصحراء والجفاف، ساعدت هذه المعطيات الجماعات الراديكالية أن تقدم نفسها على أنها «البديل» الذي يمكن التعويل عليه لتوفير ما عجزت الجهات الرسمية النظامية على توفيره للمجتمعات المحلية التي تعاني التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي

“

ومن أساليب التمويل البديلة التي سادت سلوك هذه الجماعات هو تبني عمليات الخطف والمطالبة بالفدية، هذه الأخيرة التي أصبحت من أهم مصادر الدخل الرئيسية، اين يتم تحويل مداخل الفدية لتمويل عمليات هذه الجماعات، واحيانا يتم تسخيرها إعلاميا للفت انتباه المجتمع الدولي الى قضايا المظلومية التي تراهن عليها هذه الجماعات لتسويقها لتكون مبررا لسلوكياتها، فضلا على التسخير السياسي عبر قبول جهات رسمية اجنبية مبدأ التفاوض مع هذه الجماعات وهو ما يُضفي شيئاً من الشرعية المفقودة لدى الأخيرة وبخاصة في بعدها الدولي، وتجدر الإشارة الى أن عشرات الافراد وبخاصة الغربيين منهم (معظمهم

سياح اوروبيون ومن جنسيات أخرى) تم اختطافهم ثم اطلاق سراحهم لاحقا مقابل ملايين الدولارات (٤)؛ ما رسّخ في النهاية حالة التكامل الوظيفي بين البعدين الأيديولوجي والبراغماتي لدى هذه الجماعات كصورة تعكس مستوى استيعابها للديناميكيات اللازمة لترسيخ وتوسيع نفوذها والتموقع كفاعل رئيسي في تطور الاحداث.

وقد أدى سقوط نظام معمر القذافي في أكتوبر ٢٠١١ الى تعميق أزمات منطقة الساحل وبخاصة مع عجز الفواعل المحلية لازمة الليبية وجهود المجتمع الدولي في الدفع نحو إعادة بناء الدولة الليبية التي تشهد مسارا مستمرا من الانقسام الذي قد ينحو بالدولة نحو الفشل، والرابط بين الحالتين هو أن انهيار منطق الدولة في ليبيا قد وفّر تدفقات هائلة للسلاح والمال والمقاتلين بين ليبيا ودول الساحل، ونسج خارطة عابرة للحدود تخص ملفات الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والمخدرات التي تعد هي الأخرى أحد اهم مصادر التمويل (٥).

بين التفكك والتعايش والاندماج:

تغيرات مستمرة في البنية الهيكلية والعلائقية للجماعات الراديكالية في منطقة الساحل

توازيا مع توسع نفوذها خاصة بعد سنة ٢٠١٠ ورغم ما ابتدته من تكيف مع الاحداث، إلا أن هيكل هذه الجماعات لطالما تعرّض لجملة من الانقسامات والانشقاقات الداخلية، مما افرز ظهور فاعلين جدد خرجوا في معظمهم من رحم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على غرار حركة التوحيد والجهاد في غرب

افريقيا وتنظيم انصار الدين (٦)، تشرذم ورغم أنه لم يفضي الى اختفائها لكنه ألحق الأذى بحدود فعاليتها بشكل نسبي، وهو ما يبرز مدى الخلل الذي قد يصيب البنية الهيكلية لهذه الجماعات، خاصة مع ما تفرزه التطورات الميدانية من تناقض للأهداف سواء بين اللجنة الداخلية لكل فاعل، أو ما تعلق بالتحالفات التي تجمع هؤلاء الفاعلين بعضهم ببعض؛ فعلى سبيل المثل لا الحصر أدّى تصاعد حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا التي تعتمد بشكل شبه كلي على تجنيد السكان المحليين مقابل مزايا اقتصادية واجتماعية واستغلال التباينات العرقية والطائفية، أدى الى تقييد واضعاف تنظيم القاعدة في مناطق نفوذ الأولى، في مشهد معبّر عن كيفية تأكل التنظيم الأمم أمام صعود فاعل منشق عنه.



وبذات المنطق فيما تعلق بالفاعلين المستقلين عن بعضهما البعض، فقد أدى اختلاف الأهداف بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد في شمال مالي الراغبة في تحقيق الحكم الذاتي عن الحكومة المركزية في باماكو من جهة، وحركة أنصار الدين الراغبة في تطبيق الشريعة

الإسلامية من جهة أخرى، أدى الى نقض التحالف الذي جمعهما مؤقتا، وقُلل الى حد ما من فعالية الأخيرة، ما ساهم في إعادة هندسة خارطة تحالفات هذه الجماعات، وأدى بها الى المزيد من التركيز على الاندماج في المجتمعات المحلية كبديل يقيها مخاطر الفناء.

وعلى النقيض من ذلك قد تدفع التحديات المشتركة الى تحييد تناقضات الأهداف والتوجهات، بين الجماعات ذات الابعاد العقائدية ونظيرتها ذات الابعاد البراغماتية أو حتى تلك الهجينة ذات كلا البعدين (٧)، فعلى سبيل المثل أدت التحديات المشتركة سنة ٢٠١٧ الى تشكيل احد اكبر الجهات الفاعلة من هذه الجماعات وهي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي وُلدت من اندماج متعدّد الأطراف جمع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم انصار الدين وتنظيم المرابطون وجبهة تحرير المسلمين، وبقدر ما يشير هذا الاندماج الى القدرة الكبيرة لهذه التنظيمات على التكتل والذوبان فيما بينها، إلا أن دخول هذا التكتل لاحقا في صدامات عنيفة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى من اجل السيطرة والنفوذ خاصة في ما يعرف بالدائرة الثلاثية التي تلتقي فيها حدود النيجر بمالي ببوركينا فاسو أثبت إمكانية الانزلاق نحو الصراع البيئي المباشر حتى بين تلك الجهات التي ترتعن الى أيديولوجية مشتركة؛ هذا التعقيد في خارطة التحالفات يشير الى أن الاستناد الى المحدد الأيديولوجي لوحده من اجل تفسير سلوكيات هذه الجماعات وتوجهاتها هو امر غير دقيق، كون هذا المنطق ما هو إلا جزء من المشهد وليس المشهد كله.

من جهة أخرى نجد أن البنية الهيكلية والعلائقية سواء داخل هذه الجماعات أو في علاقاتها البينية لم تكن بالضرورة الحتمية مرتھنة الى النقيضين، أي إما الى خيار التفكك أو الى خيار الاندماج، إنما ساد نمط ثالث وهو إمكانية التعايش بينها دون تفكك ولا اندماج، وهو ما ساد خلال مراحل سابقة بين جماعة نصرۃ الإسلام والمسلمين وجماعة جهاد الصحراء المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية، وان كان البعض يصنفه على انه تعايش نسبي ومؤقت قائم على التنسيق المتبادل واقتسام الفرص، في حين يعزیه البعض الى طبيعة القيادات الصاعدة في هرم سلطة هذه الجماعات، والتي تتصادف أحيانا أن تكون منحدرۃ من ذات المكون الاجتماعي ما يعزز هذا التوافق، إلا أنه وبغض النظر عن كونه تعايش مصلحة الذي عادة ما ينفذ بانفصاف مبررات ذلك، وهو ما اثبتته الاحداث لاحقا خاصة بعد سنة ٢٠٢٠ عندما عاد نهج الصدام بين هذه الجماعات تحت دافع التنافس على الموارد خطوط التهريب وتجنيد السكان المحليين وغيرها، إلا أن الثابت يبقى أن سناريو التعايش أمر وارد في حال توفر محدداته حتى لو غابت عنه الاستدامة.

نسبية ثنائية التفكك/ الترابط بين القيادات المركزية ونظيرتها الفرعية:

بمستويات مختلفة تعرضت الجماعات الراديكالية في منطقة السلاح الى أنماط مختلفة من التفكك بين القيادة المركزية والقيادات المحلية، ورغم صعوبة التحقق من مدى التماسك القيادي لهذه الجماعات في مقابل حدود فك الارتباط المؤدي للتفكك، إلا أن المؤشر الأكثر واقعية هو متابعة مدى وحدود التنسيق الميداني بينها، وهو أمر يختلف بين كل مرحلة وأخرى، فعلى

سبيل المثل وليس الحصر دخلت هذه الجماعات في حالة من الانشطار الثنائي والمتعدد في مراحل معينة نتيجة لتحول التباين الداخلي الى تشرذم أو لأي أسباب خارجية أخرى، وفي مقابل ذلك دخلت في مراحل أخرى في توافقات وصلت لدرجة الاندماج فيما بينها، وهو أمر سينعكس على طبيعة العلاقة بين القيادة المركزية وبخاصة للجماعات الاصلية الأم على غرار تنظيم القاعدة والجماعات المنفصلة عنها على غرار جبهة نصرۃ الإسلام والمسلمين، وذات الأمر ينطبق على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم الدولة الاسلامية في الصحراء الكبرى وبعض الجماعات التي خرجت من رحمہ، حيث اثبتت الوقائع عن وجود تنسيق مشترك بين القيادة المركزية لهذا التنظيم الذي تحول ثقله من ليبيا نحو منطقة الساحل في السنوات الأخيرة.



رغم الضغط الشديد الذي تعرضت له القيادات المركزية وبخاصة لتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي تم تصفية زعيمها الروحي أبو بكر البغدادي سنة ٢٠١٩



وعليه فإنه ورغم الضغط الشديد الذي تعرضت له القيادات المركزية وبخاصة لتنظيمي القاعدة والدولة



الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي تم تصفية زعيمها الروحي أبو بكر البغدادي سنة ٢٠١٩، إلا أن مراكز الثقل للقيادات المركزية عادة ما تبنت استراتيجيات متنقلة من بؤرة لأخرى، على النحو الذي حافظ على وجود وكيونة التنظيم بفضل المرونة والانسحابية التي يتمتع بها حتى في ظل ما تعرض له من انقسامات أو من ضغوط عسكرية خارجية.

وهنا وجب التفرقة بين نمطين من الولاء الذي يجمع بين القيادات المركزية والقيادات الفرعية، وهما الولاء الروحي والولاء الميداني (المؤسساتي)، فالولاء الروحي امر ممكن الحفاظ عليه حتى في ظل أكثر الظروف القاهرة كونه لا يحتاج في الأخير لعلاقات مؤسسية بقدر ما يحتاج الى إعادة بعث الواعز الديني داخل مكونات هذه الجماعات، وحتى هذا الأخير أي الواعز الديني فمن الممكن أن يكون ظاهريا لا باطنيا فبعض من منتسبي هذه الجماعات من السكان المحليين تجدهم مجبرين على اظهار هذا الولاء المرتبط بالمزايا التي يحصلونها من ورائه.

في مقابل ذلك يكون من الصعوبة بما كان الحفاظ على العلاقات الميدانية (المؤسساتية) بين القيادة المركزية والقيادات الفرعية، التي قد يكون التشرذم في هذه الجماعات مدفوعا بها أساسا، سواء لأسباب مرتبطة بتقاسم النفوذ وعائده، أو بسبب الضغط العسكري الخارجي الذي جعل من الاستحالة بما كان الحفاظ على تسلسل عملية صناعة القرار بين القيادة المركزية والقيادات الفرعية المنتشرة في منطقة شاسعة وتسودها تعقيدات كثيرة، فكان السبيل الأمثل لهذا الاشكال هو تنبني القيادات الفرعية لنهج واسع من الاستقلالية في قراراتها.

منذ سنة ٢٠٢٠ تصاعدت أدوار هذه الجماعات بشكل كبير جدا توازيا مع التحولات الجيو سياسية التي شهدتها المنطقة على كافة المستويات، فمحليا شهدت دول المنطقة موجة من الانقلابات العسكرية التي أدت لصعود نخب عسكرية للسلطة، وهيمنتها على رسم كبرى التوجهات الاستراتيجية في كل من مالي سنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ثم بوركينافاسو سنة ٢٠٢٢ ولاحقا النيجر سنة ٢٠٢٣، هذا النهج كان عاملا مهما في إعادة هندسة حدود النفوذ الدولي في المنطقة في ظل حالة الانكماش التي شهدتها النفوذ الفرنسي التقليدي توازيا مع تصاعد الشراكة بين هذه النخب وروسيا، عزز هذا الوضع من أدوار الجماعات الراديكالية خاصة بعد ثبوت فشل المقاربات العسكرية التي تبنتها فرنسا وبعض شركائها تحت المظلة الأمنية في معالجة الأزمات الأمنية في المنطقة، ورغم ما حققته الأنظمة العسكرية في منطقة الساحل من بعض المكاسب الميدانية سنتي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، إلا ان استمرار الأزمة في أوكرانيا وتصاعد تكاليفها على روسيا لتتحول الى نموذج اقرب الى حرب الاستنزاف، وضبابية الموقف الأمريكي اتجاه الأنظمة الجديدة، توازيا مع تصاعد الخلافات بين دول الساحل وبعض كبرى دول الجوار الإقليمي على غرار الجزائر ونيجيريا، فضلا عن استمرار الأزمة في ليبيا التي تعتبر امتدادا لروافد قوة هذه الجماعات، كل هذه المعطيات ساهمت في تعثر جهود حكومات دول المنطقة لحسم المعركة، لتكون النتيجة عودة الزخم المعاكس لنشاط هذه الجماعات خلال سنتي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، زخم كان من الصور الدالة عليه نجاح بعض من هاته الجماعات في محاصرة «باماكو» عاصمة دولة مالي ووقف امدادات الوقود عنها بداية من أكتوبر ٢٠٢٥، فضلا على تصاعد حدة هجمات هذه الجماعات ضد

الجهات النظامية والقوات الأجنبية المساندة لها على غرار الخسائر الفادحة التي لحقت بالفيلق الروسي في شمال مالي ضد حركة الأزواد صيف ٢٠٢٥ (٨).

هذا المنحى الذي نحت إليه تطورات الاحداث يدفعنا نحو حتمية إعادة قراءة المشهد من جديد؛ قراءة تفضي لطرح جملة من الأسئلة المحورية، من قبيل هل الدعم الروسي كافي لنجاح رهان النخب العسكرية الصاعدة في المنطقة على إعادة الاستقرار بلغة القوة؟ ولو كان ذلك امر غير راجح فما الاختلاف بين الحضور الروسي ونظيره الفرنسي؟ الذي ورغم الفارق الواسع في مستويات نهب موارد المنطقة بينهما إلا أن ما يعاب على الأنظمة العسكرية في المنطقة أنها وضمن رهانها من اجل السيادة استبدلت وصاية اجنبية فرنسية بوصاية اجنبية روسية؟ وهل تدفع المسارات الراهنة للأزمة الى المزيد من التقارب بين حكومات دول المنطقة والولايات المتحدة في ظل دبلوماسية الصفقات التي تنتهجها الإدارة الامريكية الراهنة؟ وما مدى قابلية عودة الفاعل الفرنسي في ثوب أوروبي مشترك؟ وهل تقبل أوروبا أن تحمل وزر الإرث الكولونيالي الفرنسي في المنطقة من جديد، قياسا على أن هذا المحدد لطالما أشعل فتيل حرب خطابية مستعرة بين إيطاليا وفرنسا سابقا كان لها بالغ التأثير على الموقف الأوروبي المشترك مما يحصل من تطورات.

إدارة الأزمة وهيمنة المقاربات العسكرية على الاستجابة الدولية.

ضمنيا المقاربات العسكرية الفجة التي طغت على استراتيجيات الاستجابة الدولية ساهمت هي الأخرى في طول امد الصراع؛ كونها في الأخير لم تكن مقاربات

لمعالجة الأسباب بقدر ما كانت مقاربات لمعالجة النتائج، فالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وقّرت المناخ الذي يتطلبه تغلغل هذه الجماعات في المجتمعات المحلية، بل وتحولها الى مقصد من فئات مجتمعية معينة من اجل الثأر من تلك الأوضاع ومن يقف وراءها، اين اتخذت أحيانا بعدا قريبا لا يرتهن بالضرورة الى اطروحات أيديولوجية بعينها على غرار جماعات الأزواد والطوارق في شمالي كل من مالي والنيجر، في حين اتخذت جماعات أخرى بعدا أيديولوجيا على غرار الجماعات الجهادية العابرة للحدود كالقاعدة في بلاد المغرب وتنظيم الدولة الاسلامية وغيرهما، وعليه فإن التعويل على المقاربة العسكرية كسبيل واحد وأوحد جاء بنتائج عكسية للمتوقع، وحتى في ظل بعض النجاحات التي حققها ضمن سياقات استثنائية فقد كانت نجاحات مؤقتة لم تحمل في ثناياها متطلبات الاستدامة اللازمة من اجل تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكانت بعيدة كل البعد عن تجفيف منابع تغذية نشاطات هذه الجماعات الراديكالية.



عمليا عانت المقاربات الأمنية التي احتوتها المبادرات الدولية التي شهدتها المنطقة من جملة من صور القصور، على النحو الذي جعلها عاجزة عن مجازاة النسق العالي والسريع الذي يفرضه مستوى نمو التهديدات الأمنية، وبغض النظر عن دور البيئة غير المستقرة في ذلك، إلا أن سياقات أخرى مرتبطة بالمبادرات في حد ذاتها على غرار غياب الترابط مع بعضها البعض وغياب التنسيق والتكامل مع الاطروحات الإقليمية أدى في النهاية لخلق مستوى عالي من الازدحام غير المدروس في هذه الاطروحات، ما أثر سلبا على ديناميات التعاون الإقليمي المرتكز على الأطر والآليات الأفريقية للاستجابة الأمنية التي يرفعها مجلس السلم والأمن الأفريقي، فتصاعد حدة التنافس الدولي ساهم في ارباك المنظور الإقليمي والجهود المشتركة بين دول المنطقة فيما تعلق بدورها في إدارة أزماتها، وتنفيذ ما تراه ملائما لتسيير المعضلة الأمنية التي تعيشها عبر الاعتماد على نظام إقليمي شامل قائم على التعاون الجماعي.

من «سيرفال» الى «برخان» نماذج من فشل مقاربات الاستجابة الدولية:

وَقَرَّ القرار الأممي رقم ٢٠٨٥ الشرعية للتحالف الدولي الذي قاده فرنسا (القوة الاستعمارية السابقة) رفقة شركاء استراتيجيين ضمن ما عُرف بـ G٥ لدول الساحل من اجل التدخل في مالي بداية سنة ٢٠١٣، غير أن العملية التي كانت من المرجو ان تنتهي الى القضاء على الجماعات الراديكالية المصنفة في خانة الإرهاب وفي ظرف وجيز تحولت الى كارثة بكل المقاييس، فالقوات الفرنسية التي بدى في البداية أن حدود تدخلها لا يتعدى الدعم اللوجيستي وتوفير الغطاء الجوي انتهت في النهاية

الى نشر قوات برية فرنسية تضاعفت اعدادها من ١٧٠٠ جندي خلال عملية «سرفال» في مالي الى ٤٥٠٠ جندي خلال عملية برخان التي توسعت دائرة انتشارها في جل دول الساحل الأفريقي، ما جعل البعض يصف تطور الاحداث بأنه غرق للقوات الفرنسية التي شكلت طليعة التحالف الدولي في رمال الصحراء الكبرى (٩).

اثبتت هذه التجربة بما لا يدع للشك حدود فعالية المقاربات الأمنية التي اعتمدها اطروحات الاستجابة الدولية في إدارة أزمات منطقة الساحل، وبرهنت على ان المقاربة العسكرية بدون أي افق لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو رهان فاشل غير صالح من اجل اعادة الاستقرار للمنطقة والتقليل من روافد تغذية التهديدات الأمنية بما فيها نشاطات الجماعات الراديكالية، وان كان فشل مبادرتي «سرفال» و«برخان» ليست بالاستثناء في مسار الفشل الاستراتيجي لهذا النمط من المقاربات، بل سبقها الى هذا الفشل مبادرات أخرى على غرار المبادرة الامريكية بان - ساحل (PSI) لسنة ٢٠٠٢، والتي تطورت لاحقا سنة ٢٠١٥ نحو ما اطلق عليه ببرنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب (TSCTP)، الى جانب بعض المقاربات الأوروبية التي سعت من خلالها فرنسا الى توسيع نطاق الالتزامات بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول المنطقة على غرار استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية (SSDS) لسنة ٢٠٠٢، ورغم كل هذا الزخم في عدد هذه المبادرات إلا أن العامل المشترك بينها هو أن بذور فشلها كان من داخلها، سواء فيما تعلق بالمبالغة في «الأمن» وعسكرة مكافحة نشاط هذه الجماعات أو ما تعلق بتضارب المصالح داخل مكونات هذه المبادرات أو غيرها من اسباب؛ ليبقى الثابت الأوح



هو أن عجز الاستجابة الدولية المستندة للمقاربات العسكرية والأمنية عن معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل قد صبت في مصلحة الجماعات الراديكالية ومجمل الفاعلين غير النظاميين الذين أبانوا عن مستوى عالي من القدرة على التكيف مع المستجدات.

إعادة هندسة التحالفات الإقليمية والدولية؛

المستجدات المتسارعة منذ سنة ٢٠٢٢ فكّكت الكثير من التوازنات الإقليمية والدولية التي كانت سائدة في المنطقة، ودفعت نحو إعادة هندسة الكثير من حدود التوافق والتباين سواء الإقليمي/ إقليمي؛ أو الإقليمي/ دولي؛ أو الدولي/ دولي؛

ففي إطار التوازنات الإقليمية/ إقليمية اعادت الاحداث رسم المحاور والتكتلات، وهذا في ضوء انسحاب الثلاثي: مالي - بوركينا فاسو - النيجير من التوافقات التقليدية في إطار تكتل «الإيكواس» وانشاء ما سمي بداية بتحالف دول الساحل سنة ٢٠٢٣ ولاحقا اتحاد دول الساحل سنة ٢٠٢٤، وهو اتحاد كونفدرالي الغرض منه مواجهة الثلاثي للتهديدات المشتركة بشكل جماعي، ما خلق محورين جديدين ما يجمعهما من خلافات أكثر مما يجمعهما من توافقات، وهما الإيكواس واتحاد دول الساحل.

وفي إطار التوازنات الإقليمية/ الدولية، ومع انهاء عملية برخان بفشل ذريع سنة ٢٠٢٢ وبداية الانسحاب الفرنسي التدريجي من مالي ثم بوركينا فاسو فالنيجر، توازيا مع انسحاب القوات الأممية التي كانت تعمل ضمن ذات العملية، بدى وأن المنطقة امام مرحلة جديدة ونقطة

افول النفوذ الفرنسي سيجعله امام حتمية مراجعة حساباته والتدخل حتى لو كان ذلك ضمن تكامل للأدوار الوظيفية مع بعض القوى الإقليمية على غرار تركيا في سبيل كبح جماح التمدد الروسي والصيني، وان كانت المخاوف الامريكية من التمدد الصيني الناعم وسيطرة الصين على موارد المنطقة وبخاصة من المعان اكبر بكثير من مخاوفها من التمدد الروسي الشبه عسكري.

خارطة انتشار الجماعات الراديكالية في منطقة الساحل:

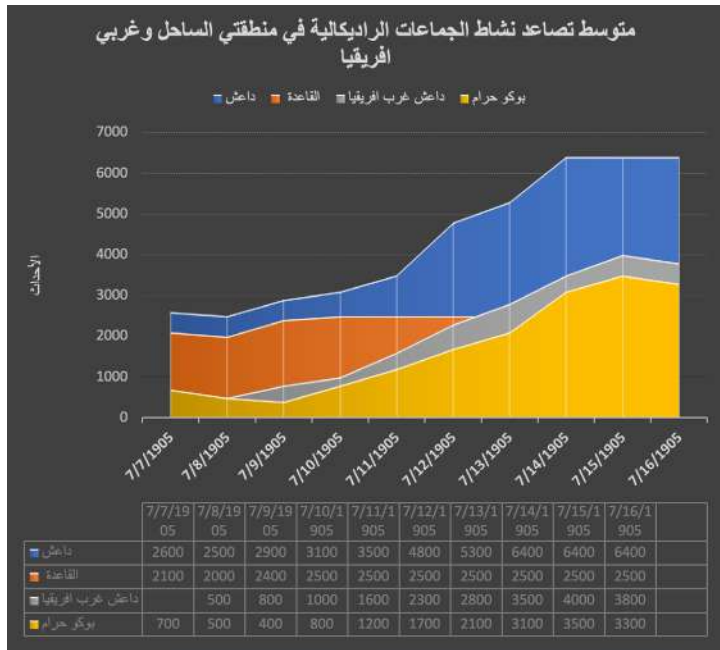
عديد الجماعات الراديكالية المنتشرة في منطقة الساحل والتي تمتد ارتباطاتها ضمن بنيتها العلائقية الى كيانات أخرى مجاور لمنطقة الساحل كليبيا ونيجيريا وصولا لدارفور والقرن الافريقي، منها تلك التي حافظت على كيائها ونسيجها امام التخيرات الجارية، ومنها من تعرّض لانقسامات بنيوية في ظل تقلب الولاءات المستمر، ومنها من حافظ على نسيجه الأصلي إلا أنها لم تسلم من الانشقاقات التي ورغم انها لم تُنه وجودها إلا أنها اضعفتها وقيدت فعالية تحركاتها، ومن هاته الجماعات نجد:

ضمن الدائرة الثلاثية (مالي/ النيجر/ بوركينا فاسو):

- جماعة نصره الإسلام والمسلمين
- أنصار الدين
- جبهة تحرير ماسينا (FLM)
- المرابطون



مع تصاعد حدة التنافس الدولي على المنطقة، ضمن المنحنى القادم يتم توضيح تصاعد نشاطات هذه الجماعات قياسا على عدد العمليات التي قامت بها في كل سنة بداية من ٢٠١٥ والى غاية ٢٠٢٤:



المصادر: مركز افريقيا للدراسات الاستراتيجية؛ عن: مجموعة الأزمات الدولية – مشروع بيانات مواقع واحداث النزاع المسلح (ACLED) – مركز الديمقراطية وحقوق الانسان – معهد واشنطن – معهد هيرال و-HumAn gle

- إمارة الصحراء في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
- أنصار الإسلام

- تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) ضمن الدائرة الأوسع لمنطقة الساحل:

- جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد المعروفة بـ «بوكو حرام»

- تنظيم الدولة الإسلامية في غرب افريقيا (ISWA) والمعروف أيضا باسم ولاية غرب افريقيا

- أنصار الإسلام والمعروف أيضا باسم جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان

في ذات السياق شهدت مرحلة ما بعد ٢٠١٥ تصاعدا كبيرا في مستوى نشاط هذه الجماعات في منطقة الساحل خاصة فضلا عن المناطق التقليدية كالصومال وجنوب السودان واثيوبيا وافريقيا الوسطى وبعض دول افريقيا جنوب الصحراء، وفي الوقت الذي كان للأزمة الليبية كبير الدور في اذكاء نشاط هذه الجماعات، في ضوء انهيار منطلق الدولة في ليبيا واستغلال الكثير من هذه الجماعات للترسانة العسكرية الضخمة لنظام معمر القذافي، إلا أن الحقيقة أن السياقات المحلية والدولية لم تكن بعيدة عن التأثير في هذا التصاعد المريب مع كثرة الانقلابات العسكرية وتصاعد الصراعات القبلية والعرقية في هذه المنطقة توازيا

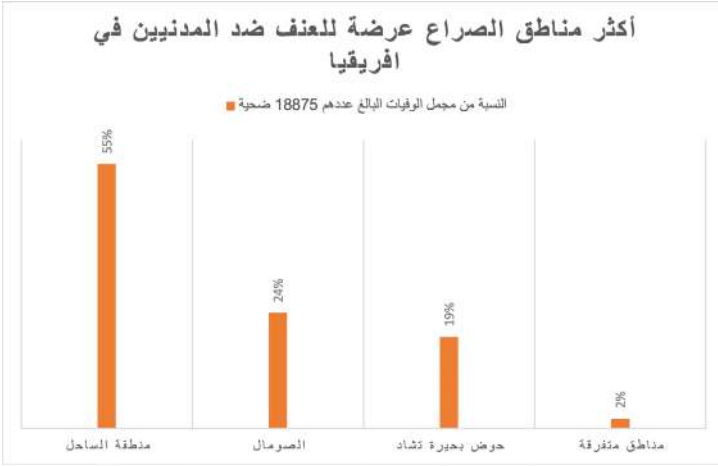


التكلفة البشرية لنشاطات الجماعات الراديكالية في منطقة الساحل:

تحتوي منطقة الساحل على أحد أكثر مستويات العنف في القارة الأفريقية الى جانب منطقة القرن الأفريقي وبخاصة مناطق نفوذ منظمة الشباب في الصومال، ورغم أن التقديرات تشير الى ان عدد الضحايا المرتبطين بعنف الجماعات الراديكالية في افريقيا عامة قد انخفض بشكل ملحوظ خلال سنة ٢٠٢٤ ليلبلغ زهاء ١٨٩,٠٠ ضحية، بعد أن بلغ ٢٣٠,٠٠٠ خلال سنة ٢٠٢٣، إلا أن منطقة الساحل لم تكن معنية كثيرا بهذا الانخفاض، كون السبب الرئيسي له راجع لتحسن الأوضاع الأمنية في الصومال وعموم القرن الأفريقي.

فللعام الرابع على التوالي أي منذ ٢٠٢٠ ولغاية ٢٠٢٤ ظلت مستويات العنف في منطقة الساحل الأعلى افريقيا، وبنمو تجاوز الضعفين والنصف أي ٢٥٠% عما كان عليه الوضع سنة ٢٠٢٠، عند بداية موجة الانقلابات العسكرية وصعود النخب العسكرية المعادية للنفوذ الفرنسي الكولنيالي في منطقة الساحل، إلا أن الحركات الراديكالية احتفظت بقدرات عملياتية عالية رغم الزخم الذي صاحب صعود هاته النخب العسكرية للحكم والتي تحالفت مع الفيلق الأفريقي الروسي سابقا الفاغنر الروسية في مواجهة هذه الجماعات، حيث تشير التقديرات خلال سنة ٢٠٢٤ الى مقتل قرابة ١٠٤,٠٠ شخص في منطقة الساحل وهو ما يمثل زهاء ٥٥% من اجمال ضحايا عنف الجماعات المتطرفة في افريقيا، وفيما تعلق بالعنف ضد المدنيين تشير التقديرات الى مقتل قرابة ١٨٤,٠٠ مدنيا ما يوازي ٦٧% من القتلى المدنيين في القارة الأفريقية، في حين جاءت منطقة حوض بحيرة تشاد في المرتبة الثانية بقرابة ٦٧٠ قتيلا

مدنيا أي ما يوازي ٢٤% من مجمل القتلى المدنيين في افريقيا المبلغ عنهم خلال سنة ٢٠٢٤؛ وفيما يلي شكل توضيحي لأكثر المناطق عرضة للعنف ضد المدنيين:



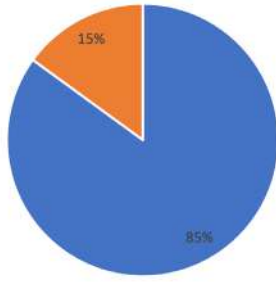
المصدر: مشروع بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث

وتصدر مشهد أكثر الجماعات الراديكالية عنفا كل من الثلاثي جماعة نصره الإسلام والمسلمين (JNIM) وجبهة تحرير ماسينا وأنصار الإسلام، حيث تُسبب لهذا الثلاثي قرابة ٨٥% من الاحداث العنيفة خلال سنة ٢٠٢٤.



في حين ارتبطت ١٥% المتبقية من الاحداث العنيفة خلال سنة ٢٠٢٤ بتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) والمعروف أيضا بولاية الدولة الإسلامية

نصيب اهم الجماعات الراديكالية من اجمالي الاحداث العنيفة في منطقة الساحل خلال سنة 2024



تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ■ تحالف جماعة نصرة الإسلام وجبهة ماسينا والناصر الإسلام ■

في الساحل، وقد شكّلت هذه النسبة تراجعاً ضخماً في حجم نشاط تنظيم الدولة في هذه المنطقة، وهو الذي كان ولأجل قريب (سنة ٢٠٢٠) يستحوذ على قرابة ٣٣% من أحداث العنف وقرابة ٥٠% مما ينجر عنها من ضحايا، وتعتبر النيجر أحد أكثر البؤر نشاطاً لهذا التنظيم، حيث تحتوي النيجر على قرابة ٨٦% من اجمالي اعمال العنف ضد المدنيين المحسوبة على هذا التنظيم في منطقة الساحل.

المصدر: مشروع بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث



المصدر: مشروع بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث

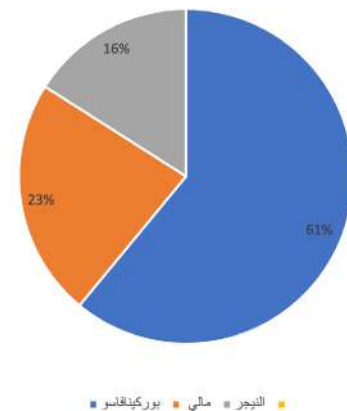
المحدد الخارجي:

أدوار الجهات الدولية وغير الدولية (ما دون/ ما فوق)؛ في نزاعات منطقة الساحل

في مقابل هذا النهج العنيف الذي اتبعته الجماعات الراديكالية تجاه المدنيين، اتضح من خلال عديد التقارير وجود نمط ثاني من العنف أشرفت عليه المجالس

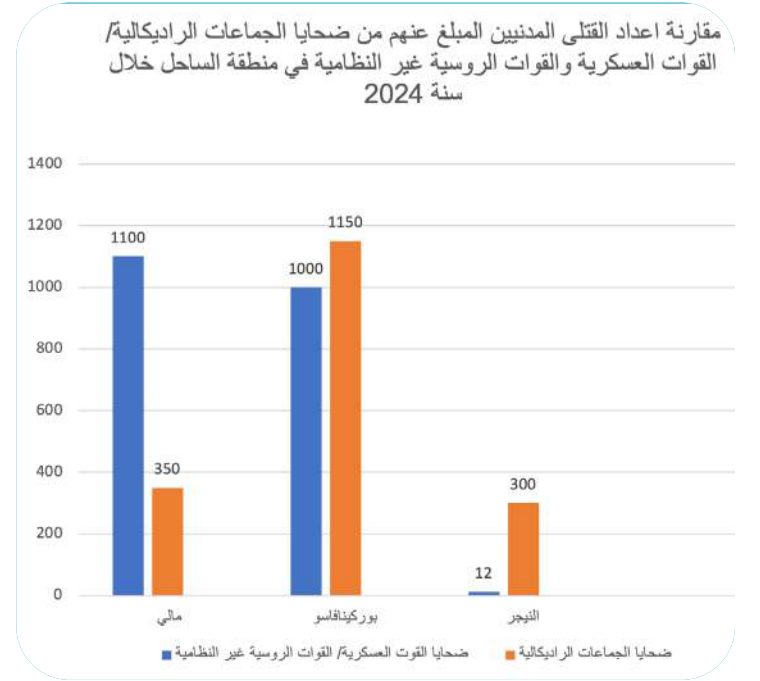
وتعد بوركينافاسو أكثر دول الساحل عرضة لنشاطات الجماعات الراديكالية خلال سنة ٢٠٢٤، وهي التي تستحوذ على قرابة ٦١% من اجمالي هذه الوفيات المبلغ عنهم في هذه المنطقة حوالي ٦٣٨٩ قتيل مدني خلال سنة ٢٠٢٤، في مسار يوضح مدى توسع زخم نشاطات هذه الجماعات العابرة للحدود من مالي نحو النيجر وبوركينا فاسو، اين تشير التقارير الى أن حصيلة دولة مالي بلغت ٢٣% من اجمالي الوفيات المبلغ عنهم في منطقة الساحل خلال سنة ٢٠٢٤ أي حوالي ٢٤٤٣ قتيل؛ فيما يلي بيانات توضح هذه المعطيات:

نسبة الوفيات في كل دولة الى اجمالي الوفيات المبلغ عنهم خلال سنة 2024 في منطقة الساحل



المصدر: مشروع بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث

العسكرية التي جاءت بعد موجة الانقلابات العسكرية في الثلاثي: مالي - بوركينا فاسو - النيجر، ذات التقارير اشارت الى أن قوات الفيلق الافريقي الروسية (الفاغنر سابقا) متورطة هي الأخرى في احداث العنف ضد المدنيين، حيث تشير الإحصاءات الى أن ضحايا عنف المجالس العسكرية وحلفائهم من المرتزقة الروس من المدنيين بلغ زهاء ٢١٠٩ خلال سنة ٢٠٢٤ بنسبة زيادة تناهز **٣٦%** مقارنة بسنة ٢٠٢٣، في حين تستحوذ مالي على النصيب الأكبر من هذا العنف بنسبة تتجاوز **٧٦%**، هذه الإحصاءات من عدد الضحايا المدنيين يتجاوز عدد نظيره الناجم عن عنف الجماعات الراديكالية، وهو ما ترك العديد من التساؤلات على النحو الذي بدت فيه تطورات الاحداث تنحو نحو العنف والعنف المضاد بين قوات المجالس العسكرية النظامية وحلفائهم الروس وبين هذه الجماعات الراديكالية.



المصدر: مشروع بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث

ولا يقتصر الحضور الأجنبي على الفيلق الروسي في افريقيا، بل إن هناك العديد من الأطراف التي تنتشر عسكريا في المنطقة في ظل حالة الفراغ الناجمة عن الانسحاب المكروه للقوات الفرنسية، وهي التي ظلت لقرابة الثماني عقود تهمين بطريقة غير مباشرة على المنطقة مع وجود أنظمة موالية لها، تتبادل معها المصالح والأدوار على حد سواء في استمرار للمسار الاستعماري الفرنسي في المنطقة والذي يمتد من منتصف القرن التاسع عشر، ما ترك حالة من التدافع الجيو سياسي ذات ابعاد جيو امنية وجيو اقتصادية شملت حضورا متفاوتا لجل الأطراف الساعية لملا الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي التقليدي، واتخذ هذا التنافس انماطا مختلفة ففي الوقت الذي سعت فيه روسيا لتوسيع نفوذها بالحضور العسكري غير المباشر توازيا مع توسيع نطاق التعاون الأمني مع النخب العسكرية الصاعدة في منطقة الساحل، تتوسع الصين تدريجيا بشكل ناعم عبر مشاريع استثمارية في البنية التحتية واستخراج الموارد، في حين حافظ الامريكيون على حضورهم الاقتصادي وتجنب الحضور العسكري المباشر إلا فيما ندر توازيا مع الاعتماد على أدوار وظيفية لفاعلين اقليميين آخرين على غرار تركيا وبعض الدول المجاورة على غرار قوات الإكواس للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وقوات السلام الافريقية، في حين فضلت دول أخرى على غرار تركيا المزج بين الحضور الاقتصادي والتعاون الأمني والعسكري عبر صفقات السلاح المبرمة مع دول المنطقة توازيا مع تكامل الأدوار الذي يجمعها بقوى كبرى؛ وفيما يلي نموذج للحضور العسكري الأجنبي في منطقة الساحل وجوارها الإقليمي العابر للحدود الوطنية:

| قوات أممية (UN) | قوات بريطانية | قوات ايطالية | قوات الاتحاد الأوروبي (UE) | قوات المهام المشتركة متعددة الجنسيات (MNJTF) | قوات الاتحاد الافريقي (AU) | قوات تحالف دول الساحل (AES) | الفيلق الروسي في افريقيا (فأغبر سابقا) | |
|-----------------------|------------------|-----------------|-------------------------------------|---|-------------------------------------|--------------------------------------|--|-------------------|
| | | | | | * | * | * | مالي |
| | | * | | | | * | * | النيجر |
| | | | | | | * | * | بوركينافاسو |
| | | | | * | | | | تشاد |
| | * | | | * | | | | نيجيريا |
| * | | | * | | * | | * | افريقيا الوسطى |
| | | | | * | | | | الكاميرون |

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS

وتتخذ القوات العسكرية المنتشرة في بؤر النزاع في منطقة الساحل الأفريقي والجوار الإقليمي المؤثر في مسارات الأحداث في هذه المنطقة، جملة من الأشكال:

الأنماط الثنائية:

شكل ثنائي نظامي بين الجهات العسكرية النظامية لدول الساحل وقوات نظامية لدول اجنبية افريقية كانت أو غير افريقية

شكل ثنائي نظامي بين الجهات النظامية وتكتلات نظامية ما فوق قومية؛ إقليمية كانت سواء افريقية أو غير افريقية، أو منظمات دولية؛ أو مزيجا بين الجهات الثلاث

شكل ثنائي هجين (نظامي/ غير نظامي) بين الجهات العسكرية النظامية لدول الساحل وقوات غير نظامية (مؤسسات أمنية خاصة)

شكل ثنائي غير نظامي بين جهات غير نظامية محلية/ محلية؛ أو غير نظامية محلية وأخرى غير نظامية عابرة للحدود؛ إقليمية كانت أو دولية.

الأنماط المتعددة:

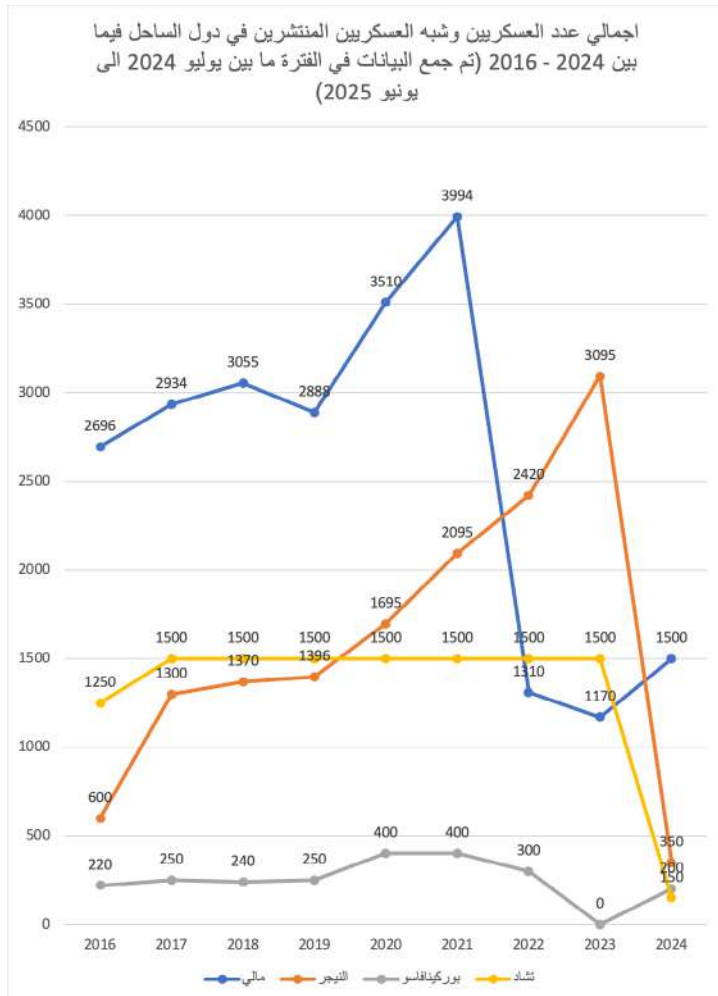
شكل متعدد نظامي (أكثر من ثنائي) بين جهات نظامية محلية وأخرى إقليمية؛ أو جهات نظامية محلية وأخرى دولية؛ أو مزيجا بين الجهات الثلاث

شكل متعدد هجين (نظامي/ غير نظامي) (أكثر من ثنائي) بين جهات نظامية محلية وجهات غير

نظامية إقليمية؛ أو جهات نظامية محلية وأخرى غير نظامية دولية؛ أو مزيجا بين الجهات الثلاث

شكل متعدد غير نظامي بين جهات غير نظامية محلية/ محلية؛ أو غير نظامية محلية وأخرى غير نظامية عابرة للحدود؛ أو غير نظامية عابرة للحدود/ عابرة للحدود؛ إقليمية كانت أو دولية.

وفيما يلي بيانات عن حجم الحضور الأجنبي في نزاعات منطقة الساحل:



المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IIS

التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الإقليمي في منطقة الساحل توازي ما يشهده النظام الدولي من تحولات متسارعة، يفرض هذا الواقع جملة من التساؤلات حول مستقبل الوضع الأمني في المنطقة، وحدود وقدرة الفاعلين غير النظاميين من الجماعات الراديكالية على الحفاظ على كينونتها كفاعل رئيسي لا يمكن تجاوزه، توازي مع ما هو متعلق بقدرة الجهات النظامية وتكتلاتها الإقليمية كإتحاد دول الساحل على فرض ارادتها وتعزيز قدرتها مجتمعة على الاستجابة للأزمات المتعددة في ظل استمرار الهشاشة المؤسسية التي تعاني منها، رغم كل الجهود التي بذلها هذا التكتل من أجل تغيير الواقع الأمني وتحسين مستويات الحوكمة الأمنية ضمن حدود ما يمتلكه من موارد، والتي تجسدت ضمناً في القوة العسكرية المشتركة التي تم انشائها (٥٠٠ جندي) تم نشرها استجابة لمواجهة عنف الجماعات الراديكالية، إلا أن مواجهة العنف بالعنف أجّل أي مكاسب حقيقية في ظل العجز المزمن لهذه الجهات النظامية والتكتلات التي تنتمي إليها في معالجة وتجفيف منابع تغذية استمرار التطرف؛ وهو ما ينطبق كذلك على استجابة المجتمع الدولي التي اثبتت محدودية فعاليتها في تغيير الواقع في منطقة الساحل والنظام الدولي يعيش ضمن حد مقبول من التوافق المؤسسي، فما بالك والنظام الدولي الراهن يعيش احد اكثر فترات عدم استقراره منذ تأسيسه عقب الحرب العالمية الثانية.

ليبقى الثابت مستقبلاً أن ديناميكيات الوضع الإقليمي المتأزم في منطقة الساحل تتطلب استجابة

شاملة تتماشى مع الطابع المحلي للنزاع، الذي تغذيه معطيات اقتصادية واجتماعية وسياسية عنوانها التهميش لكثير من المكونات المجتمعية والعرقية في هذه المنطقة، ومن جهة أخرى فإن استمرار عجز مقاربات الاستجابة على معالجة معضلات هذه المنطقة سيفتح الباب امام سيناريو توسع البيئة الأمنية الهشة الى كامل غرب افريقيا، وبخاصة تلك الواقعة في الخاصرة الغربية والجنوبية غربية لمنطقة الساحل على غرار التوغو وبنين وساحل العاج وانغولا وغيرها، وهي مجتمعات ورغم استقرارها النسبي إلا أنها تحمل من مقومات الهشاشة ما لمجتمعات دول الساحل، والدليل في ذلك هو وصول أولى ارهاصات نشاط الجماعات الراديكالية الى أراضيها في امتداد لما يحدث في الساحل ولكن بوتيرة اقل، هذا التوسع اذا حصل فإنه سيزيد من تأزم النظام الإقليمي المتأزم أساساً تحت وطأة التهديدات العابرة للحدود وهشاشة المؤسسات الرسمية وتخيب مرجعية راسخة وفعالة للتعاون الإقليمي، وبالنسبة للجماعات الراديكالية والجهات غير النظامية سيزيد هذا الوضع من مصادر تكيفها ويعطيها هامشاً أكبر لتوفير ما يلزمها من موارد للاستمرار وترسيخ نفوذها.

يفرض هذا الواقع اتباع مسار استراتيجي متعدد الابعاد يدمج ما بين مختلف مقاربات الاستجابة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على ترسيخ محددات استمرار الاستقرار وديمومته، على أن يشمل هذا المسار إصلاحات مؤسسية ومبادرات اجتماعية واقتصادية شاملة، توازي مع تعزيز التعاون الإقليمي وتبني مقاربات استراتيجية أكثر ملائمة لواقع البيئة المحلية وكل هذا في سبيل معالجة الدوافع الجذرية



(2) Tope Shola Akinyetun and Abiodun Fatai-Abatan and Nife Ogunbodede. Heated Environment. (2025). Armed People: Between “Climate Change Conflict” and “Fragility Conflict” in the Sahel. Sage Publications, at:

<https://doi.org/10.1177/00219096241285108>

and:

Lecocq, B. (2010). Disputed desert: Decolonisation, competing nationalisms and Tuareg rebellions in Northern Mali. Leiden: Brill. (Afrika Studie centrum series, Issue 19), at:

<https://hdl.handle.net/1887/18540>

and:

Tor A. Benjaminsen. (2008). Land use conflicts in the Sahel: Climate, democracy, or poor policies? World Development, 36(8), 1362-1375, at:

<https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2007.08.009>

(3) Rida Lyammouri. (2025). Trust versus belief – Countering violent extremism in Mali by working with communities. The Broker, at :

<https://www.thebrokeronline.eu/article/trust-versus-belief-d7/>

(4) Fadoua Ammari& Rida Lyammouri. (Mars 2025). Genèse et évolution des groupes extrémistes armés au Sahel dans un contexte de crise multidimensionnelle. Policy Center For the New South. Pp 6 (1-25), at:

https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2025-03/RP_01-25%20%28Rida%20Lyammouri%20%26%20Fadoua%20Ammari%29.pdf

للحنف وعدم الاستقرار. وبغياب أو تغييب هذه الوصفة لا يحمل المستقبل كبير الأمل في الخروج من المأزق الأمني في منطقة الساحل وما يفرزه من معضلات تجاوزت طابعها المحلي نحو ابعاد اكبر ضمن نظامها الإقليمي الواسع النطاق والذي تمتد آثاره شمالا نحو الدائرة الأورو متوسطية وغربا جنوبا وشرق نحو جلّ القارة الافريقية.

قائمة الهوامش:

(1) For more on the origins of extremism in the Sahel region, see:

Tor A. Benjaminsen. (2024). Climate Security and Climate Justice Recognizing Context in the Sahel. Cheltenham, UK · Northampton, MA, USA. At:

<file:///C:/Users/LENOVO/Downloads/9781035325184-9781035325184.pdf>

and:

Djallil Lounnas. (2019). The Shifts in the Jihadi-Salafi Paradigms: From the Peshawar and Jalalabad Paradigms to Those of Idleb and Raqqa. Terrorism and Political Violence, 33(3), 441–465, at:

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09546553.2018.1544557>

and:

Stephen A. Harmon. (2014). Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad, and the Mali War of 2012-2013, at:

<https://www.book2look.com/embed/9781317046059>



sécurité (SCRS). (2016). Le terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel: la menace régionale se répand-elle?. Regards sur le monde: avis d'experts, at:

file:///C:/Users/LENOVO/Downloads/TERRORISM-IN-NORTH-AND-WEST-AFRICA_REPORT_FR.pdf

and:

Camille Evrard. (2017). Les unités nomades des forces armées et de sécurité des États sahélo-sahariens : Un outil d'inclusion nationale ? Une perspective historique, at:

https://hal.science/hal-01727123/file/Bulletin-FrancoPaix-vol-2_no-9.pdf

(٩) د. عبد الرزاق غراف، الانسحاب الفرنسي من مالي: إعادة تموضع أم بداية انهيار؟، متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٢٩، أغسطس ٢٠٢٢، ص ٢٠. على الرابط:

<https://www.kfcris.com/pdf/75d167208dde01fb36a9a004e856d96963105dcd421f2.pdf>

مصادر البيانات:

- مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية
- مجموعة الأزمات الدولية
- مشروع بيانات مواقع واحداث النزاع المسلح (ACLED)
- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS

(5) Lacher Wolfram. (2012). Organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region. The Carnegie Papers. Carnegie Endowment for International Peace, at:

<https://carnegieendowment.org/ar/research/2012/09/organized-crime-and-conflict-in-the-sahel-sahara-region> , Or:

<https://assets.production.carnegie.fusionary.io/static/files/fulltext-ar1.pdf>

(6) Sergei Boeke. (2016). Al Qaeda in the Islamic Maghreb: Terrorism, insurgency, or organized crime?, Small Wars & Insurgencies, 27(5), 914-936, at:

[https://www.researchgate.net/deref/http%3A%2F%2Fdx.doi.org%2F10.1080%2F09592318.2016.1208280?](https://www.researchgate.net/deref/http%3A%2F%2Fdx.doi.org%2F10.1080%2F09592318.2016.1208280?tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIn19)

[tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIn19](http://dx.doi.org/10.1080/09592318.2016.1208280)

and:

Joffé, G. (2016). Al-Qaida in the Islamic Maghreb: Terrorism, insurgency, or organized crime? African Security Review, 25(1), 43-57.

(7) Adib Bencherif. (2021). Unpacking “glocal” jihad: From the birth to the “sahelisation” of Al-Qaeda in the Islamic Maghreb. Critical Studies on Terrorism, at:

<https://doi.org/10.1080/17539153.2021.1958171>

(8) Atelier du Service canadien du renseignement de



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع